

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فإن من دلائل ربوبية الله سبحانه أن خلق هذا الكون على غير مثال سابق، وجعل له نظاماً قائماً متناسقاً يسير عليه، ثم خلق في هذا الكون الفسيح أئمّةً من العالمين، فاتخذت كلّ أمةً من الأمم بفطرها التي فطرها الله عليها نظاماً تدير به مملكتها، وتدار به شؤونها.

والإنسان هو جزءٌ من هذا العالم، واجتماعه مع بني جنسه ضرورة حياتية وحاجةٌ مركبةٌ في النفس البشرية إذ الإنسان مدني بطبيعته فلا تقوم حياته ولا تتحقق متطلباته النفسية والمادية إلا في ظل مجتمع بشريٍّ من بني جنسه، ولحفظ هذا التجمع البشري لزم أن يكون ثمة وازعٌ يحكمه ويقويه ويضمن لكل فرد حقوقه وواجباته ويبيّن له حدوده ويفصل بين أفراده في الخصومات والوازع المقصود هو النظم والتشريعات التي يوجبها تبيان الحقوق وتبليغها العالم.

ثم لابد من وجود سلطةٌ تفرض النظم وتلزم الناس بها وتعاقب الخارج عليها، وقد سنَّ الخالق الحكيم سبحانه لعباده تشريعاتٍ مناسبةٍ لهم في كل رسالاتٍ حتى ختمها بشرعية نبينا محمد ﷺ.

ولما أقام رسول الله ﷺ دولته في المدينة أسس لأنظمة الدولة، وأرسى لقواعد الحكم فيها، ولم يقبضه ربه إليه حتى أوضح المعالم وأبان السبيل لأمتته من بعده، وبعد وفاته ﷺ جاء عهد الخلافة الراشدة واتسعت رقعة الدولة الإسلامية وانتشرت الفتوح، واستفاد المسلمين من بعض ما لدى الأمم من نظم ومعارف، وكان لزاماً على الخلفاء من بعده النظر في الأمور بزاوية تناسب الواقع والافتتاح الكائن، فكان أن استحدثت بعض الأنظمة ووُجِدت بعض التشريعات التي تنظم الدولة المنفتحة على العالم.